قبل بداية العام السادس من ولاية الرئيس السيسي.. إنجازات غيرت وجه مصر

بحلول ٣٠ يونيو انتهت السنة الخامسة من ولاية الرئيس عبد الفتاح السيسى، إيذانا ببدء العام السادس من ولايته وهى السنة الثانية من الولاية الأولى، وهو ما يعنى عاما جديدا من الإنجازات التي لم تتوقف طوال الخمس سنوات الماضية، فمازالت مصر تنتظر منه الكثير.

إنجازات الرئيس السيسى عديدة وعلى مختلف الأصعدة والمجالات، فكان الاستقرار عنوانها بعد أن رسخت الدولة أقدامها وأصبح لدينها مؤسسات قوية بعد أعوام من الفراغ، ولم تنس الدولة علاقاتها الخارجية التي حولت العالم من متشكك في ثورة ٣٠ يونيو إلى الإيمان بثورة مصرية شعبية أطاحت بنظام الإخوان الفاشى هي من أتت بالرئيس الذى غير وجه مصر، وكان الملف الاقتصادى في قلب اهتمامات الدولة حيث قامت ببرنامج إصلاح اقتصادى جرئ، يصحبه إصلاح تشريعى ومشروعات عملاقة، وكل هذا مجتمع رفع مؤشرات الأداء الاقتصادى لدرجة أشادت معها العديد من المؤسسات الدولية بقصة النجاح المصرية.

الملف السياسى.. استقرار وبناء

لايزال الاستقرار السياسي من أهم المعايير التي علي أساسها تتقدم وتزدهر الدول في جميع أنحاء العالم، حيث المؤسسات المستقرة تكون فاعلة في البناء والتطوير بعكس الرخوة منها التي تكون مساراللفوضي ومواجهة التنمية والاستثمار والبناء .

كان ذلك التحدي الأكبر للدولة المصرية منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والإطاحة بحكم الإخوان بمشاركة الشعب المصري أن يتم العمل علي تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، وتحقق ذلك علي أرض الواقع ونحن علي مشارف انتهاء العام الخامس من عهد الرئيس السيسي وعلي مشارف بداية العام السادس، والذي بدوره يكون للاستقرار السياسي نتائج إيجابية علي أوضاع الاقتصاد والاستثمار وكافة مناحي الحياة المصرية

- ## خريطة الاستقرار

وفق هذا الإطار كانت الدولة المصرية واعية، منذ خطاب ٣ يوليو ٢٠١٣، الذي شهد إعلان خارطة طريق جديدة بدأت بتعطيل الدستور وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت لحين انتخاب رئيس جديد.

دستور الدولة المدنية

شهد العالم التزام مصر بتلك الخريطة ومراحلها، سواء من حيث أهدافها أو المدى الزمنى، فتم وضع دستور عصرى يقود نحو إقامة الدولة المدنية الحديثة.. دستور تجد فيه كل المؤسسات مكانا لها، حيث تحترم الحريات والديانات ومبادئ حقوق الإنسان وليس الدستور الطائفي الذي تم إقراره بعهد الإخوان.

السلطة التنفيذية والتشريعية

أجريت الانتخابات الرئاسية، في ٢٠١٤ وفاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، في منافسة القيادي حمدين صباحي، وأعقبها الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٥، وأصبحت السلطة التشريعية قائمة بعد غياب كبير بطفرة غير مسبوقة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر سواء من حيث الاختصاصات التأسندتإليه بموجب دستور ٢٠١٤ أو من حيث تشكيله الفريد والذى يضم لأول مرة (٩٠) سيدة بنسبة (١٥٪) من إجمالي عددأعضائه بالإضافة إلى الفئات المستثناة لأول مرة وهم ذوى الإعاقة والمصريين فى الخارج،فضلا عن نسبة الشباب تحت ٢٥ عاما والتى تصل إلى ما يربو عن ربع أعضاء البرلمان ليصبح برلمان ٢٠١٦ علامة فارقة في تاريخ الحياة النيابية فى مصر.

وفق الدستور والصلاحيات تمت الموافقة علي برنامج الحكومة للمهندس شريف إسماعيل، وبالتالي أصبحت المؤسسات قائمة بعد أن كانت مصر بعد ٣٠ يونيو بلا مؤسسات، ونجحت مصر في استكمال تثبيت أركان الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية، من دستور وسلطة تنفيذية وتشريعية، ليشكلوا مع السلطة القضائية الشامخة، بنياناً مرصوصاً، واستقراراً سياسياً يترسخ يوماً بعد يوم.

OS
أسامة الشاهد
OSAMA ELSHAHED

الحركة الوطنية المصرية
بيت كل المصريين

تعميق الاستقرار واستكمال الإنجازات

ومع نهاية المدة الرئاسية الأولي تم إجراء انتخابات رئاسية في ٢٠١٨ بمشاركة من المصريين فاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، في منافسة رئيس حزب الغد موسي مصطفي موسي، وأعقبها اعتماد حكومة المهندس مصطفي مدبولي، وإيمانا بأهمية الاستقرار واستكمال البناء مارس البرلمان حقه في عمل تعديل دستوري .

في إبريل ٢٠١٩ أعلن الاستفتاء الشعبي بشأن التعديلات الدستورية بالموافقة بنسبة ٨٨,٨٣٪، وبمشاركة أكثر من ٢٧ مليون شخصا، بمستهدفات دعم تمثيل المرأة وزيادة عدد المقاعد المخصصة لها بالمجالس النيابية لتحديد نسبة ٢٥٪، دعم تمثيل الشباب وزيادة عدد المقاعد المخصصة لهم بالمجالس النيابية لتحديد نسبة ٢٥٪، وعودة مجلس الشورى بمسمى مجلس الشيوخ كغرفة تشريعية ثانية، ما يساهم في تجديد الدماء داخل المجالس النيابية، وتأكيد التمثيل المتوازن لكل طوائف المجتمع، دعم تمثيل الأقباط والمصريين بالخارج وذوي الاحتياجات الخاصة تمثيلًا دائمًا بعد أن كان مؤقتًا، ومد فترة الرئاسة لست سنوات دعما للاستقرار.

الإصلاح الاقتصادى في مصر خلال الخمسة أعوام الماضية كان في قلب اهتمام الدولة، بعدما عانت مصر سنوات من التراجع على كافة المستويات بعد عام ٢٠١١، وبدأ الإصلاح ببرنامج طموح وجرئ كانت الأنظمة السابقة تخشى منه، ولكن تم تنفيذه بنجاح أشادت به المؤسسات الدولية، وصاحبه ثورة تشريعية بقوانين الإصلاح الاقتصادي،

• إصلاح اقتصادى جرئ

الحقبة الأولى من تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى رئاسة الجمهورية شهدت تطورات هامة على كافة المستويات تتعلق بإرساء القواعد والأسس التي يتم البناء عليها، وفى هذا الصدد بدأت مصر تنفيذ برنامج جرئ للإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى لاقتراض ١٢ مليار دولار خلال ٣ سنوات لعلاج المشاكل الهيكلية المالية والنقدية للاقتصاد المصرى، تضمنت أبرز ملامحه تحرير سعر الصرف والتخفيض التدريجى لدعم الطاقة من مواد بترولية وكهرباء، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة لأول مرة، وصاحب هذا البرنامج حزمة من برامج الرعاية الاجتماعية لحماية الطبقات الأولى بالرعاية، والتي تتضمن الدعم النقدى "تكافل وكرامة"، ودعم الإسكان الاجتماعى، وزيادة دعم المواد التموينية وغيرها.

• ثورة تشريعية تساند الإصلاح الاقتصاد

في الوقت الذى أقدمت فيه الدولة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى بإجراءاته القاسية التي بدأت تؤتى ثمارها الآن، أقر البرلمان حزمة من قوانين الإصلاح الاقتصادى لدعم الإصلاح الهيكلى وتأهيل بيئة الأعمال لتصبح أكثر جذبا للاستثمارات.

ومن أهم تشريعات الإصلاح الاقتصادى التي صدرت في ولاية الرئيس الأولى:

- صدور أول قانون لتنظيم التمويل متناهي الصغر فى ٢٠١٤، يهدف إلى المساهمة فى إيجاد فرص عمل والحد من الفقر، من خلال تنظيم وتفعيل وسيلة تمويل يستفيد منها المواطنين البسطاء الراغبين فى إقامة مشروعات تجارية أو حرفية أو خدمية خاصة بهم ممن يصعب عليهم الحصول على القروض التقليدية

- صدور أول قانون لتنظيم الضمانات المنقولة عام ٢٠١٥والذيساعد هذا القانون على تفعيل نشاط التأجير التمويلي وغيره من صور التمويل والإقراض ولاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- قانون توحيد جهة ولاية الأراضي الصناعية ٢٠١٦والذى حدد جهة ولاية الأراضى الصناعية وقصرها على الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

- قانون الاستثمار ٢٠١٧شكل صدور قانون الاستثمار أهمية كبيرة لما يتضمنه من مميزات للمستثمرين، وقد طال انتظار هذا القانون ولكنه مثل محور عملية الإصلاح التشريعى بهدف جذب الاستثمارات.

- قانون تيسير إجراءات التراخيص الصناعية ٢٠١٧الذىمثل نقلة نوعية فى إجراءات التراخيص الصناعية، حيث اختصر فترة إصدارها من عامين ونصف قبل صدوره، إلى ٧ ايام فقط وبالإخطار.

- قانون جديد للتأجير التمويلي والتخصيم ٢٠١٨وذلك بهدف تطوير نشاطين هامين فى مجال الخدمات المالية غير المصرفية فى إطار تنمية مختلف أنشطة التمويل بما يساهم فى دفع النشاط الاقتصادي ورفع معدلات التنمية.

- تعديلات جوهرية فى قانون الشركات ٢٠١٨ وتعد هذه التعديلات هي الأكبر منذ تدشين هذا القانون عام ١٩٨١ وتأتى بغرض تعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها، وتحسين مركز مصر فى التقارير الدولية ذات الارتباط بمناخ الاستثمار، ومن بينها تقرير ممارسة الأعمال الذى يصدر عن البنك الدولى بالإضافة إلى تقرير التنافسية الذى يصدر عن المنتدى الاقتصادى العالمي، وهو ما كان يتطلب تعديلات بقانون الشركات الحالى لمواكبة التطورات فى العملية الاستثمارية عالميا.

- تعديلات جوهرية بقانون سوق رأس المال ٢٠١٨من أبرز تعديلات هذا القانون السماح بإنشاء البورصات الخاصة، والتي ستكون في شكل شركة مساهمة يتداول بها نوع أو أكثر من الأوراق المالية، ولا يجوز ممارسة نشاطها إلا بعد موافقة هيئة الرقابة المالية، وتشتمل تعديلات القانون على إتاحة وتنظيم تقديم أدوات مالية جديدة مثل الصكوك، وإصدار وتنظيم بورصات العقود الآجلة والسلع، وتشديد العقوبات على المخالفين.

- قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ٢٠١٨وهو القانون الذى طال انتظاره حيث كان هناك صعوبة في خروج المستثمر حال تعثره مما يحول دون دخول استثمارات كبيرة إلى السوق لصعوبة الخروج منه، ومن أبرز مميزات هذا القانون تيسير عملية الدخول والخروج الآمن للاستثمار من السوق ما يعد حافزا للاستثمار، كما سيدعم بشكل خاص العاملين في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

• مشروعات قومية كبرى

باستثمارات مقدرة بنحو ٤ تريليون جنيه دخلت مصرعصر المشروعات القومية الكبرى وهى تكلفة التنفيذ بداية من عام ٢٠١٤ ونهاية بعام ٢٠٢٠، وقد تم إنفاق نحو ٢ تريليون جنيه حتى نهاية ٢٠١٨ في ٩٣٩٠ مشروعا بنسبة إنجاز بلغت ٥٤٪ حسب كتاب "مصر.. التحدى والإنجاز" والذى يوثق إنجازات الرئيس السيسى في ولايته الأولى.

ومن أهم وأبرز المشروعات القومية ذات التأثير الاقتصادى الكبير، قناة السويس الجديدة والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس المنتظر أن تجذب كبرى استثمارات كبرى الشركات العالمية في مصر، ومشروع استصلاح المليون ونصف فدان، واكتشاف حقل ظهر الذى غير خريطة العالم في الغاز الطبيعى، ومشروع بنبان أكبر مجمع لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم الذى أشاد به البنك الدولى، والمشروع القومى للطرق الذى رصدت له الدولة نحو ٢٥٣ مليار جنيه منذ تولى السيسى الرئاسة، ومشروع الاستزراع السمكى وبركة غليون بكفر الشيخ، ومشروع قناطر أسيوط لتنظيم مياه الزراعة بخمس محافظات بالصعيد، والعاصمة الإدارية الجديدة التي وفرت آلاف من فرص العمل، ومشروعات الإسكان الاجتماعى والمدن الجديدة الخمسة.

• مؤشرات الأداء الاقتصادى تتحدث عن نفسها

كنتيجة مباشرة لكل الإنجازات التي تمت على مختلف الأصعدة، تحسنت كافة مؤشرات الأداء الاقتصاديعما كان عليه الوضع قبل تولى الرئيس السيسى، ومن أهم هذه المؤشرات:

المؤشر	2014/2013	2018/2017
معدل النمو	2.9%	5.3%
معدل البطالة	13.4%	11.3%
عجز الموازنة العامة	12%	9.8%
صافى الاحتياطات الدولية	20 مليار دولار	44 مليار دولار
فائض ميزان المدفوعات	1.5 مليار دولار	12.8 مليار دولار

OS
أسامة الشاهد
OSAMA ELSHAHED
الحركة الوطنية المصرية
بيت كل المصريين

الملف الدبلوماسي

مصر تستعيد مكانتها العالمية

حققت مصر نقلة نوعية فى علاقاتها بدول العالم خلال سنوات الولاية الأولى للرئيس السيسى، حيث تشير الرؤية التحليلية للزيارات الخارجية للرئيس إلى أنه قام ب٧٩ زيارة شملت ٣٧ دولة فى قارات العالم الأربع، بينها ١٠ زيارات للمملكة العربية السعودية وحدها، و٦ زيارات للإمارات العربية المتحدة بما يعكس الاهتمام بالبعد العربى وقضايا المصير المشترك، فى حين جاءت أثيوبيا فى المرتبة الثالثة ب ٥ زيارات، و٤ زيارات لكل من السودان والصين ونيويورك للمشاركة فى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبلغ عدد الزيارات الخارجية للرئيس حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ نحو ٩٠ زياره خارجية، حسب بيانات الهيئة العامة للاستعلامات.

ووفقا للتفاصيل التى رصدتها الهيئة العامة للاستعلامات فى الكتاب الذى أصدرته بالتزامن مع بدء الولاية الثانية للرئيس السيسى تحت عنوان "السيسى والعالم" فإن الزيارات الأربعة لدولة هامة مثل الصين تضمنت زيارتان ثنائيتان: الأولى في ديسمبر ٢٠١٤، والثانية في سبتمبر ٢٠١٥، واثنتان للمشاركة في مؤتمرات دولية: تمثلت الأولى في المشاركة في أعمال قمة زعماء العشرين الكبري بمدينة هانجتشو في سبتمبر ٢٠١٦، والثانية للمشاركة في أعمال قمة دول تجمع "بريكس" في دورتها التاسعة التي استضافتها مدينة شيامين الصينية في سبتمبر ٢٠١٧.

من السمات المميزة للزيارات الخارجية للرئيس السيسهى حرصه على التواجد والمشاركة فى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر من كل عام، وهو المحفل الهام الذى غابت عنه مصر لسنوات طويلة، رغم أنه يعد المنتدى الأهم للالتقاء بالزعماء والقادة والسياسيين.

وتأتى الدائرة العربية فى صدارة زيارات الرئيس الخارجية خلال ولايته الأولى حيث بلغت ٢٥ زيارة خلال ٤ أعوام بواقع ١٠ زيارات في العام الأول و٧ زيارات في العام الثاني و٧ في العام الثالث، فيما بلغت ٤ زيارات في العام الرابع لولايته الأولى، وشملت ٧ دول عربية هى السعودية - الإمارات - الأردن - الكويت - البحرين - الجزائر - سلطنة عمان.

واحتلت الدائرة الإفريقية المركز الثاني خلال نفس الفترة حيث بلغت ١٩ زيارة بواقع ٦ زيارات في العام الأول وزيارة واحدة في العام الثاني و٦ زيارات في العام الثالث و٦ زيارات خلال العام الرابع للرئاسة، وشملت ٩ دول أفريقية هى اثيوبيا - السودان - غينيا الاستوائية - رواندا - أوغندا - كينيا - تنزانيا - الجابون – تشاد.

واحتلت القارة الأوروبية المركز الثالث في تكرار زيارات الرئيس الخارجية بواقع ١٨ زيارة، وآسيا المركز الرابع بـ١٢ زيارة ومن اللافت ايضا أن هناك مجموعة من الدول أجرى الرئيس السيسى زيارات لها يمكن وصفها بالتاريخية نظرا لأنها جاءت بعد فترة طويلة من الغياب مثل تنزانيا التى تعد زيارة السيسى لها هى أول زيارة لرئيس مصرى منذ ١٩٦٨ ،والجابون التى تعد زيارته لها هى الاولى لرئيس مصرى منذ عام ١٩٧٥، وكوريا الجنوبية حيث لم يزرها أى رئيس مصرى منذ عام ١٩٩٩، وكازخستان التى غابت عن زيارات الرؤساء المصريين لأكثر من ١٠ سنوات، والبرتغال التى لم يزرها أى رئيس مصرى قبل السيسى بنحو ٢٠ عاما.

ووفقا للغة الأرقام فان الرئيس السيسى عقد خلال فترة رئاسته الأولى ١٤٠ اجتماعا مع رؤساء وملوك دول العالم، و٨٤ اجتماعا مع وزراء الخارجية و ٧٤ لقاءا مع وفود برلمانية زارت مصر، و٧٠ لقاءا مع وفود شركات دولية ورجال أعمال، و٥٥ لقاءا مع وزراء آخرين غير الخارجية والدفاع، و٥٣ لقاءا مع وزراء دفاع وقيادات عسكرية وأمنية، و٤٢ لقاءا مع الموظفين الدوليين الزائرين لمصر، و٢٢ لقاءا مع القيادات الدينية والروحية على مستوى العالم على رأسهم بابا الفاتيكان، و٢٤ لقاء مع رجال الإعلام والصحافة.

OSAMA ELSHAHED
الحركة الوطنية المصرية
بيت كل المصريين